

منهج الإمام مسلم في الحديث المدرج من خلال كتابه المسند الصحيح

د. محمد عزات محمد يحيى

د. فريز عبد الله نجم

كلية التربية جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

The approach of Imam Muslim in the hadith is included through his correct Musnad

Dr. Mohammed Ezzat Mohammed Yahya

Dr. Fariz Abdullah Najm

Faculty of Education Al - Quds Open University / Palestine

Malsayyed766@gmail.com

Abstract

The researcher has studied Imam Muslim's methodology in Interpolated (*Mudraj*) Hadith through his book titled : *al Musnad as Sahih*. Sahih Muslim is regarded as one of the most authentic (Sahih) books after the Holy Quran since it has many distinctive features that make it different from other books. Since interpolated (*Mudraj*) hadith is one of weak hadiths, this study aims at revealing Imam Muslim's methodology in dealing with this kind of hadith through his book (*Sahih Muslim*) where it proved to us his genius, precision, accuracy and commitment in the authenticity of hadiths included in his book.

Keywords: Curriculum, Imam Muslim, Hadith Amphitheater, Right Musnad.

المخلص

قام هذا البحث بدراسة منهج الإمام مسلم في الحديث المدرج من خلال كتابه المسند الصحيح، وكما هو معلوم فإن كتاب الإمام مسلم يعد من أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، وله من الخصائص العلمية ما يميزه عن غيره، وبما أن الحديث المدرج من الأحاديث الضعيفة، فجاء هذا البحث ليكشف لنا عن منهج الإمام مسلم في التعامل مع صحيحه مع هذا النوع من الأحاديث، وبرهن وأظهر لنا عبقرية الإمام مسلم ودقته المتناهية في التزامه بصحة الأحاديث التي ضمها كتابه.

الكلمات المفتاحية: منهج، الإمام مسلم، الحديث المدرج، المسند الصحيح.

المقدمة: إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

فقد اعتنى الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه بتمييز المدرج، وكشفه، والتنبيه عليه، وذلك لتمييز حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أدخل فيه من كلام غيره.

وقد حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة التي بعنوان: "منهج الإمام مسلم في الحديث المدرج من خلال كتابه المسند الصحيح" وهي والله أعلم دراسة غير مسبوقه لأننا لم نجد من صنف فيها تصنيفاً مستقلاً ولكن تناولتها كتب مصطلح الحديث بشيء من الإيجاز تحديداً الإمام السخاوي وقد أتى على صنيع الإمام مسلم بالحديث المدرج والله تعالى أعلم.

المبحث الأول: المدرج حقيقته وحكمه وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريفه وأنواعه.

أولاً: تعريفه لغة واصطلاحاً:

المدرج لغة: المدرج لغة بضم الميم وفتح الراء هو اسم مفعول من أدرج، ومعناه أدخل شيء في شيء آخر وتضمنه إياه ولفه به. قال الراغب الأصفهاني (ت 425 هـ): "والدَرْجُ: طي الكتاب والثوب، ويقال للمطوي دَرْجٌ، واستعير للدَرْجُ للموت، كما استعير الطي له في قولهم طوته المنية، وقولهم من دب ودرج أي من كان حياً فمشى، ومن مات فطوى أحواله⁽¹⁾.

وقال الزمخشري (ت 538 هـ): أدرج الكتاب: طواه، وأدرج الكتيب في الكتاب، جعله في درجه، أي طيه وثنيه...⁽²⁾.

(1). الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن الفضل (ت425هـ)، مفردات ألفاظ القرآن تحقيق، صفوان الداودي، ط(1)، دار القلم، دمشق، 1992م، ص311.

(2). الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت538هـ)، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، 1994م، ص185.

وقال ابن منظور (ت711هـ): "الإدراج: لفّ الشيء في الشيء، والدَّرَج لف الشيء، ويقال درجته وأدرجته ودَّرجه، والرباعي أفصحها ودرج الشيء في الشيء يدرجه درجاً، وأدرجه: طواه وأدخله ويقال لما طوبته، وأدرج الكتاب في الكتاب: أدخله وجعله في درجه أي في طيه، ودرج الكتاب طيه وأدخله"⁽¹⁾.

قال الباحثان، لهذا سمي الحديث مدرج، وذلك لأن الرواة أدخلوا فيه ما ليس منه.

المدرج اصطلاحاً:

عرفه ابن الصلاح (ت643 هـ) بقوله: "ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواته"⁽²⁾. وعرفه ابن دقيق العيادات (ت702 هـ) بقوله: "هو أفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بلفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون ظاهرها أنها من لفظه فيدل على أنها من لفظ الراوي"⁽³⁾.

وعرفه ابن جماعة (ت733 هـ) بقوله: "ما أدرج في الحديث من كلام بعض رواته، فيرويه من بعده متصلاً فيتوهم أنه من الحديث"⁽⁴⁾.

وعرفه ابن كثير (ت774 هـ) بقوله: "هو أن تزداد لفظه في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعا منه مرفوعة في الحديث فيرويهها كذلك"⁽⁵⁾.

وعرفها الحافظ ابن حجر (ت852 هـ) بقوله: "هو أن يدرج الراوي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من كلام غيره مع إيهام كونه من كلامه"⁽⁶⁾.

وعند النظر والتدقيق في هذه الأحاديث نجد أن جميعها إنما تنطبق على المدرج في المتن فقط، ولم تتعرض لمدرج الإسناد. ولذا يرى الباحثان أن يكون تعريف الحديث المدرج كما يلي:

" هو ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل أو غير سياق إسناده"⁽⁷⁾.

ثانياً: أنواعه:

من المعلوم أن المدرج عند المحدثين يتنوع إلى نوعين، الأول: مدرج المتن، والثاني: مدرج الإسناد، وإن كلاً من هذين النوعين ينقسم إلى عدة أقسام.

قال الحافظ السخاوي (ت902 هـ): "المدرج ويقع في السند والمتن، ولكل منهما أقسام"⁽⁸⁾.

النوع الأول: مدرج المتن: وينقسم عند المدرجين إلى ثلاثة أقسام:

1- أن يكون ذلك في أول المتن هو نادر جداً.

2- أن يكون في آخره هو الأكثر.

3- أن يكون في الوسط وهو القليل⁽⁹⁾.

النوع الثاني: مدرج الإسناد: وهو على أقسام:

الأول: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف.

(1). ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الإفريقي (ت711هـ)، لسان العرب، ط(8)، دار صادر، بيروت، 2014م، مادة درج، 238/5

(2). ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت643هـ)، علوم الحديث، تحقيق، د. نور الدين محمد عتر، ط(19)، دار الفكر، دمشق، 2013م، ص95

(3). ابن دقيق العيد، محمد بن علي (ت702هـ)، الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح، تحقيق، د. عامر صبري، ط(1)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1996م، ص224

(4). ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله (ت733هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق، د. محي الدين رمضان، ط(1)، دار الفكر، دمشق، 1406هـ، ص53

(5). ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت774هـ)، اختصار علوم الحديث، تحقيق، أحمد شاكر، ط(3)، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1979م، ص61

(6). ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق، سعود السعدي ومحمد فارس، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، ص347

(7). الطحان د. محمود، تيسير مصلح الحديث، ط(8)، مكتبة المعارف، الرياض، 1987م، ص103 بتصرف يسير.

(8). السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ)، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، تحقيق، صلاح عويضة، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، 1/262

(9). ابن حجر، النكت مرجع سابق ص 347

الثاني: أن يكون المتن عند راوٍ إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه راوٍ عنه تماماً بحذف الوسطة.
الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.
الرابع: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا أننا لم نتوسع في هذا المطلب إلا بالقدر الذي يلقي لنا ضوءاً على موضوع البحث، إذ موضوع البحث منهج الإمام مسلم في الحديث المدرج، وعليه فقد فضلنا عدم ذكر الأمثلة لأنها مبسطة في كتب علم الحديث، والمساحة المعدة لهذا البحث محدودة.

المطلب الثاني: مواقع الإدراج وأسبابه.

أولاً: مواقع الإدراج:

يقع الإدراج في الحديث المرفوع، ويقع في الموقوف على الصحابي وفي المقطوع.
قال الحافظ السخاوي (902 هـ): "وقد يكون في المرفوع أو الموقوف على الصحابي بإلحاق التابعي فمن بعده، أو في المقطوع بإلحاق تابعي التابعي فمن بعده"⁽²⁾
وأنه كما يقع في المرفوع أو الموقوف أو المقطوع فإنه قد يقع من الصحابي والتابعي ومن بعدهم.

ثانياً: أسباب الإدراج:

إن للإدراج في الحديث أسباباً دعت إليه وأمر اقتضته ومن أهمها:

- 1- بيان حكم شرعي، أي أن الراوي أراد بيان حكم معين، يريد أن يدعم ويعضد قوله بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيأتي بكلامه ثم يأتي بالدليل، وهو متن الحديث بلا فاصل، فيتوهم السامع أن الكل حديث فيرويه على الاتصال.
- 2- استنباط حكم شرعي من الحديث، فيذكر استنباطه في أثناء روايته للحديث، فيتوهم السامع أن ذلك كله من الحديث.
- 3- تفسير بعض الألفاظ الغريبة ونحو ذلك، وسببه الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل فيجيء من بعده فيرويه مدمجاً من غير تفصيل فيقع ذلك.⁽³⁾

المطلب الثالث: طرق معرفة الإدراج وحكمه

طرق معرفته:

لمعرفة الإدراج عند المحدثين طرق يعرفونه بها ومن أهمها:

1. أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم.
2. أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي صلى الله عليه وسلم.
3. أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه بأن يضيف الكلام إلى قائله.⁽⁴⁾

حكم الإدراج:

ذهب المحدثون، وكذلك الفقهاء إلى القول بتحريم تعمد الإدراج، وذلك لما يتضمنه من غزو الشيء إلى غير قائله.

قال ابن الصلاح (ت643هـ): "واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور"⁽⁵⁾.

(1). ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق، ناصر المطيري، ط(1)، دار ابن الجوزي، السعودية، 1431هـ ص 64

(2). السخاوي، فتح المغيبي 263/1 مرجع سابق

(3). انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق، عرفان العشاء، ط(1)، دار الفكر، بيروت، 1993م ص 176-177 بتصرف، وابن حجر، النكت، ص352.

(4). ابن حجر، النكت ص347

(5). ابن الصلاح، علوم الحديث ص98

وقال السخاوي(ت902هـ): "وتعمد الإدراج حرام لما يتضمن من غزو الشيء إلى غير قائله، وأسوأه ما كان في المرفوع مما لا دخل له في الغريب المتسامح خلطه، أو الاستنباط⁽¹⁾."

وقال السيوطي(ت911هـ): "وكله- أي الإدراج بأقسامه حرام بإجماع أهل الحديث والفقهاء، ثم نقل عن ابن السمعاني أنه قال: من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو محلق بالكذابين"⁽²⁾.

وقال الصنعاني(ت1182هـ) معلقاً على قول ابن صلاح بتحريم تعمد الإدراج وفيه بحث، وهو أنه ثبت إدراج أئمة كبار تفاسير ألفاظ الحديث كما تقدم في التحنث ونحوه.....، إلى أن قال: فالقياس أن يقال: إدراج ما هو من تفاسير الألفاظ لا يحرم، وإدراج ما هو من غيرها مما فيه حكم شرعي وإيهام أنه مرفوع هو الذي لا يجوز⁽³⁾.

قال الباحثان: إن حكم الإدراج يختلف باختلاف الغاية الباعثة عليه فإذا كان قصد الراوي تفسير شيء من معنى الحديث، فلا بأس به سواء أجاز بالتفسير عقب الانتهاء من الحديث أم جاء في أثناءه عند ذكر المفسر، والأولى أن ينص الراوي على بيانه⁽⁴⁾.

وأما إذا كان الراوي لم يقصد تفسير شيء من معنى الحديث فإن وقع ذلك منه عمداً فهو حرام وقد سبق بيان ذلك. وأما إن وقع الإدراج عن خطأ من غير عمد فلا حرج على المخطئ، إلا أن كثرة خطوه، فيكون جرحاً في ضبطه وإتقانه⁽⁵⁾.

المطلب الرابع: حكم الحديث المدرج

المدرج من أنواع الحديث الضعيف، فإذا فصل الجزء المدرج عن الحديث ونسب إلى قائله، فإنه لا يغير الحديث، وأما إذا لم يتميز الكلام المدرج عن الحديث فهنا يكون الحديث كله مردوداً والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: منهج الإمام مسلم في الحديث المدرج

من خلال تتبعنا واستقرائنا لصحيح الإمام مسلم وجدناه قد اهتم واعتنى عناية فائقة بتمييز المدرج، وكشفه والتنبيه عليه، وقد اتسم منهجه بالإشارة والتلميح حيناً وكان ذلك الأغلب والأعم، وبالعبارة والتصريح حيناً آخر.

وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولاً: ما أشار إلى الإدراج فيه من غير استعمال كلمة الإدراج، مع أن المراد بيان المدرج وكشفه، كما ظهر ذلك لنا بعد الدراسة والتدقيق وإمعان النظر.

وقد سلك في هذا مسالك متعددة منها:

المسلك الأول: اقتصاره في تخريج الحديث على المرفوع والقدر المتفق عليه، دون ما وقع فيه الإدراج. وهذه بعض النماذج والأمثلة ومنها:

1. حديث عبد الله بن مسعود في التشهد، قال: كنا نقول في الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، ذات يوم: "إن الله هو السلام، فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كل عبد صالح، في السماء والأرض، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله، ثم يتخير من المسألة ما شاء"⁽⁶⁾.
- فهذا الحديث يرويه الإمام مسلم رحمه الله وكذلك بقية الأئمة السنة هكذا⁽⁷⁾.

(1). السخاوي، فتح المغيب 272/1

(2). السيوطي، تدریب الراوي ص179

(3). الصنعاني، محمد بن إسماعيل(ت1182هـ)، توضیح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق، محمد عويضة، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت 1997م 51-50/2

(4). انظر: شاکر، أحمد محمد(ت1377هـ)، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ط(3)، دار التراث، القاهرة، 1979م ص64

(5). انظر: شاکر، الباعث الحثيث، ص6

(6). مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري(ت261هـ) الصحيح، تحقيق، خليل مأمون شيحا، ط(1)، دار المعرفة، بيروت، 1994م كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة حديث رقم(895)، 338-337/3 مع شرح النووي.

(7). أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي(ت256هـ)، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق، الشيخ عبد العزيز بن باز، ط(1)، دار الفكر، بيروت، 1993م مع فتح الباري، كتاب الصلاة، باب التشهد في الآخرة، 575/2 حديث رقم(831)

وأخرجه الإمام الدارمي وأبو داود وزادا في آخره: "إذا فعلت هذا أو قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد"⁽¹⁾.

فهذه الزيادة: "إذا فعلت أو قضيت، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد" هي ليست من المرفوع وهي مدرجة.

وقد نص بعض الأئمة على ذلك ومنهم: الإمام ابن حبان (ت254هـ) قال: ذكر البيان بأن قوله: "إذا قلت هذا فقد قضيت ما عليك" إنما هو قول ابن مسعود، ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أدرجه زهير في الخبر⁽²⁾.

والإمام الدار قطني (ت385هـ) وقد أخرج الحديث بسنده وزاده في آخره: "إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك، فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد" فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث ووصله بكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وفصله شبابة عن زهير، وجعله من كلام عبد الله بن مسعود، وقوله: أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث النبي صلى الله عليه وسلم"⁽³⁾.

وقال الحاكم (ت405هـ): "هكذا رواه جماعة، عن زهير وغيره، عن الحسن بن الحر وقوله: إذا قلت، هذا مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود"⁽⁴⁾.

وقال الإمام النووي (ت667هـ): "وهذه الزيادة ليست في الصحيح اتفق الحفاظ على أنها مدرجة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأنها هي من كلام ابن مسعود، وقد جاء ذلك صريحاً بإدراجها مبيناً وقد أوضح ذلك الدار قطني والبيهقي⁽⁵⁾.

وقال الحافظ ابن حجر (ت852هـ): "واتفق الحفاظ على أن هذه الزيادة مدرجة من كلام ابن مسعود"⁽⁶⁾.

وقال السيوطي (ت911هـ): "وقوله فإذا قلت ذلك إلى آخره مدرج من قول ابن مسعود وليس من المرفوع"⁽⁷⁾.

قال الباحثان: وهكذا فقد اقتصر الإمام مسلم في تخريجه على الحديث المرفوع فقط وعلى القدر المتفق عليه.

2. حديث أبي جحيفة قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أبيض قد شاب كان الحسن بن علي يشبهه"⁽⁸⁾.

هكذا روى هذا الحديث الإمام مسلم والبخاري⁽⁹⁾ وغيرهم.

ورواه الخطيب البغدادي بسنده عن أبي جحيفة قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الحسن يشبهه وأتى بثوب

من القصار أو يذهب به القصار عليه مكتوب شيطان، فرمى به وقال: أعود بالله من الشيطان"⁽¹⁰⁾.

وأخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني(275هـ)، السنن، تحقيق، محمد عبد العزيز الخالدي، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت 1996م كتاب الصلاة، باب التشهد، 297/1 حديث رقم(978) وأخرجه ابن ماجه، محمد بن يزيد(ت273)، السنن، تحقيق، خليل شيجا، ط(1)، دار المعرفة، بيروت، 1996م، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في التشهد 484/1 رقم(899) وأخرجه النسائي، أحمد بن علي بن شعيب(ت303هـ)، السنن الصغرى، تحقيق، مكتبة التراث الإسلامي، ط(3)، دار المعرفة، بيروت، 1994م كتاب التعبيق، باب كيف التشهد الأول، 591-590/1 حديث رقم(1167) ورقم(1168)

(1).الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي(ت255هـ)، سنن الدرامي، تحقيق: فؤاد زمزلي وخالد اعلي، ط(1)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998م، 355/1 رقم(1341)، باب التشهد، وأبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب التشهد، 297/1 رقم(970)

(2).ابن حبان، محمد بن حبان البستي(ت354هـ)، صحيح ابن حبان، ترتيب علاء الدين الفارسي، تحقيق، شعيب الأرنؤوط(1)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 293/5، 1404.

(3).الدار قطني، علي بن عمر(ت385هـ)،سنن الدراقطني، تحقيق، مجدي الشوري، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م 345/1 رقم(1319) كتاب الصلاة، باب صفة التشهد.

والدار قطني، علي بن عمر(ت385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق، عادل بن سعد، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت 2013م 230/2 سؤال رقم(766)

(4).الحاكم، محمد بن عبد الله(ت405هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق، سعيد اللحام، ط(1)، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1991م، ص61

(5).النووي، يحيى بن شرف بن مري(ت667هـ)، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، تحقيق د. حسين الجمل، ط(1) مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م، ص449

(6).ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تصحيح، عبد الله هاشم اليماني، ط(1) دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ 157/1 حديث رقم(189)

(7).السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، المدرج إلى المدرج تحقيق، صبحي السامرائي، ط(1)، الدار السلفية، الكويت، 1400هـ ص 20 حديث رقم(5)

(8).الإمام مسلم، الصحيح، كتاب الفضائل، باب شبيهه صلى الله عليه وسلم(6034/15)مع شرح النووي

(9).البخاري، الصحيح، كتاب الناقب باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم 257/7 رقم(3543) مع الفتح.

(10).الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت463هـ)، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق، د. محمد الزهراني، ط(1)، دار الهجرة، السعودية، 1997م رقم(177-176/1) رقم(12)

- زيادة:" وأتى بثوب من القصار أو يذهب به إلى القصار عليه مكتوب شيطان فرمى به وقال أعوذ بالله من الشيطان".
 مدرجة وليست من المرفوع، وقد نص بعض الأئمة على ذلك ومنهم الخطيب البغدادي كما رأينا.
 وقال السيوطي (ت911هـ): "وقصة الثوب مدرجة لأن أبا جحيفة هو الذي أتى بالثوب، فقد رواها عنه مفردة إبراهيم بن حميد الرواسي أخرجه الخطيب، وأخرجه الشيخان وغيرهما من طريق المرفوع فقط".⁽¹⁾
 قال الباحثان: اقتصر الإمام مسلم في تخريجه على الحديث المرفوع فقط دون ما وقع فيه الإدراج.
 3. حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الله تسعة وتسعون اسماً من حفظها دخل الجنة، وإن الله وتر يحب الوتر"⁽²⁾.
 هكذا روى هذا الحديث الإمام مسلم وكذلك البخاري⁽³⁾.
 وأخرجه الإمام الترمذي وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أن الله تعالى تسعة وتسعين اسماً مئة غير واحدة من أحصاها دخل الجنة هو الله الذي لا إله إلا هو..... الرشيد الصبور"⁽⁴⁾.
 فسروا الأسماء في هذا الحديث مدرج وقد نص بعض العلماء عليه.
 قال الحافظ ابن كثير (ت774هـ): "والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه"⁽⁵⁾.
 وقال الحافظ ابن حجر (ت852هـ): "واختلف العلماء في سرد الأسماء هل مرفوع أو مدرج في الخبر من بعض الرواة، فمضى كثير منهم على الأول، واستدلوا به على جواز تسمية الله تعالى بما لم يرد في القرآن بصيغته الاسم لأن كثيراً من هذه الأسماء كذلك، وذهب آخرون إلى أن التعيين مدرج لخلو أكثر الروايات عنه، ونقله عبد العزيز النخشبي عن كثير من العلماء"⁽⁶⁾.
 وقال الغمار (ت1994م) قوله: "هو الله.... إلى آخر الأسماء مدرج"⁽⁷⁾.
 قال الباحثان: اقتصر الإمام مسلم على تخريج المرفوع فقط، دون ما وقع فيه الإدراج.
المسلك الثاني: أن يخرج الإمام مسلم الأحاديث التي وقع فيها الإدراج من طريق يميز فيها رواها المرفوع من المدرج. ومن أمثلة ذلك.
 1- الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من طريق الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار" وقلت أنا: ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة"⁽⁸⁾
 قال الباحثان: هذا الحديث وهم فيه أحمد بن عبد الجبار العطاردي، فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون فصل، والصحيح أن الجملة الأولى مرفوعة والثانية موقوفة، وقد ميّزه جماعة من الرواة منهم الأعمش الذي أخرج الإمام مسلم روايته.
 قال الإمام الدار قطني في أعلل: "وكذلك رواه الأعمش ومغيرة وسيار عن أبي وائل، وكلهم قالوا عن ابن مسعود: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، من مات وهو يشرك بالله دخل النار، وأنا أقول: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، إلا العطاردي فإنه جعل اللفظين عن النبي صلى الله عليه وسلم"⁽⁹⁾.
 وقال السيوطي: "وهم فيه أحمد بن عبد الجبار العطاردي، والمرفوع منه الجملة الأولى فقط والثانية موقوفة كذا ميّزه جماعة من الرواة منهم الأعمش"⁽¹⁰⁾.

(1). السيوطي، المدرج إلى المدرج ص 35 حديث رقم (38)

(2). الإمام مسلم، الصحيح، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، 6/17 رقم (6750) مع شرح النووي

(3). البخاري، الصحيح، كتاب الدعوات، باب عز وجل مائة اسم غير واحدة 514/12 رقم (6410) مع الفتح.

(4). الترمذي، محمد بن عيسى (ت279هـ)، الجامع الكبير، تحقيق، د. بشار عواد، ط(2)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م أبواب الدعوات 486/5 رقم (3507)، وابن ماجه، السنن، كتاب الدعاء، باب أسماء الله عز وجل 279/4 رقم (3861)

(5). ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت774)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق، د. يوسف المرعشلي، ط(1)، دار المعرفة، بيروت، 1989م 280/2

(6). ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق، عبد العزيز بن باز، ط(1)، دار الفكر، بيروت، 1993م، 515/12

(7). الغماري، عبد العزيز بن محمد الصديق (ت1994م)، تسهيل المدرج إلى المدرج، ط(1)، دار البصائر، دمشق، 1982م. ص 62 رقم (68)

(8). مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار 1/ 277 رقم (264)

(9). الدراقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية 428/6 سؤال (3162)

(10). السيوطي، المدرج إلى المدرج ص 17 رقم (1)

وقال الغماري: "وهم فيه أحمد بن عبد الجبار العطاردي، والمرفوع منه الجملة الأولى فقط، والثانية موقوفة كذا مَيِّزَه جماعة من الرواة منهم الأعمش.⁽¹⁾

وقال الباحثان: وهكذا فقد أخرج الإمام مسلم الحديث من الطريق الذي مَيِّزَ أحد رواته الإدراج.

2- حديث ابن عمر رضي الله عنه: لا تقارنوا، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الإقران، إلا أن يستأذن الرجل أخاه. قال شعبة: لا أرى هذه الكلمة إلا كلمة ابن عمر يعنى الاستئذان.⁽²⁾

لفظة: إلا أن يستأذن الرجل أخاه هي مدرجة من قول ابن عمر.

قال الخطيب البغدادي: "وقال عاصم بن علي عن شعبة أرى الأذن من قول ابن عمر.⁽³⁾

وقال ابن حجر: "والحاصل أن أصحاب شعبة اختلفوا فأكثرهم رواه عنه مدرجاً وطائفة منهم رووا عنه التردد في كون هذه الزيادة مرفوعة أو موقوفة وشبابه فصل عنه وأدم جزم عنه بأن الزيادة من قول ابن عمر.⁽⁴⁾

قال الباحثان: إخراج الإمام مسلم الحديث من الطريق الذي مَيِّزَ أحد رواته الإدراج.

3- ما أخرجه من طريق يونس عن ابن شهاب، أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عرف أن أمه، أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط وكانت من المهاجرات الأول الآتي بايعن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته: أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول: "ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس ويقول خيراً وينمي خيراً.

قال ابن شهاب: ولم اسمع يُرخص في شيء مما يقول الناس كذب إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها.⁽⁵⁾

وأخرجه الإمام البخاري عن أم كلثوم بنت عقبة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً أو يقول خيراً".⁽⁶⁾

قال الباحثان: أخرج الإمام مسلم الحديث من الطريق الذي مَيِّزَ احد رواته الإدراج.

قال الحافظ ابن حجر: وهذه الزيادة مدرجة بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث قال: وقال الزهري⁽⁷⁾.

المسلك الثالث: تخريج الإمام مسلم التي وقع فيها الإدراج

ولم ينبه عليها وذلك لوضوح الإدراج ومن أمثلة ذلك:

1- حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان أول ما بدئ به رسول من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء فكان يخلو بغار حراء يتحدث فيه، وهو التعبد.....⁽⁸⁾.

فتفسير التحنث بالتعبد هو مدرج من كلام الإمام الزهري.

قال ابن حجر: "قوله وهو التعبد هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري⁽⁹⁾.

2- ما أخرجه من طريق يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار. والشغار أن يزوج الرجل ابنته، على أن يزوجه ابنته، وليس بتها صداق.⁽⁵²⁾

قال الخطيب البغدادي: "وتفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع⁽¹⁰⁾.

(1). الغماري تسهيل المدرج إلى ص 37

(2). مسلم، الصحيح، كتاب الأطعمة، باب نهى الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما في لقمه إلا بإذن أصحابه، 225/13 رقم(5301)

(3). الخطيب البغدادي، الفصل للوصول المدرج في النقل 135/1

(4). ابن حجر، فتح الباري، 715/10

(5). مسلم، الصحيح، كتاب البر والصلة، باب تحريم الكذب وبيان المباح منه 373/15 رقم (6576)

(6). البخاري، الصحيح، كتاب الصلح، باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس 638/5 رقم(2692) مع الفتح

(7). ابن حجر، فتح الباري 639/5

(8). مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم 374/1 رقم(401)

(9). مسلم، الصحيح، كتاب النكاح باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه 203/9 رقم (3450)

(10). الخطيب البغدادي، الفصل للوصول المدرج في النقل 385/1

3- ما أخرجه مسلم في حديث توبه كعب بن مالك وصاحبيه من طريق ابن شهاب قال فأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك: أن عبد الله بن كعب كان قائد كعب، من بنيه، حين عمي قال سمعت كعب بن مالك يحدث حديثه حين تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك، قال كعب بن مالك: لم أتخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاها قط إلا في غزوة تبوك. والمسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير ولا يجمعهم كتاب حافظ يريد بذلك، الديوان..... إلى نهاية الحديث⁽¹⁾.

فقوله: يريد الديوان مدرج من كلام الزهري.

قال الحافظ ابن حجر: "وقوله يريد الديوان هو كلام الزهري⁽²⁾.

وقال السيوطي: "قوله يريد الديوان مدرج من كلام الزهري⁽³⁾.

ثانياً: ما صرح به ونص على الإدراج فيه ومثاله:

1- حديث سهل بن سعد الساعدي أن عويمراً العجلاني.....

قال يا رسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنله فتقتلونه؟ أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "قد

نزل فيك وفي صاحبك فاذهب فات بها"

قال سهل: فتلاعنا، وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما فرغا قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن

أمسكتها.

فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين⁽⁴⁾.

فهذا الحديث أخرجه مسلم سالماً من الإدراج، ثم أتبعه بطريق آخر عن سهل بن سعد أن عويمراً العجلاني الأنصار أتى

عاصم بن عدي.

قال مسلم: "وساق الحديث بمثل حديث مالك، وأدرج في الحديث قوله: وكان فراقه إياه يعد سنة في المتلاعنين، وزاد فيه:

قال سهل: فكانت حاملاً فكان ابنها يدعى إلى أمه، ثم جرت السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها⁽⁵⁾.

وهكذا نجد الإمام مسلم قد أخرج الحديث بتمامه كاملاً مع القصة سالماً من الإدراج، ثم أتبعه بالطريق الثاني واختصره وبين

الإدراج الواقع فيه.

2- حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المسلم

تكذب....."

قال: "وأحب القيد وأكره الغل والقيد ثبات في الدين" فلا أدري هو من الحديث أم قاله ابن سيرين⁽⁶⁾

ثم أخرجه مسلم من طريق آخر وفيه: "وقال في الحديث: قال أبو هريرة فيعجبني القيد وأكره الغل، والقيد ثبات في الدين⁽⁷⁾.

ثم أعقبه بطريق آخر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال مسلم: وأدرج في الحديث قوله: وأكره الغل إلى

تمام الكلام⁽⁸⁾.

وهكذا فقد كشف الإمام مسلم الأدرج الواقع في هذه الرواية، وقد أكد ذلك الخطيب البغدادي.

قال الخطيب البغدادي: "أن جميع هذا المتن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ذكر القيد والغل فإنه من قول أبي

هريرة أدرجه الرواة في الحديث⁽¹⁾.

(1). مسلم، الصحيح، كتاب التوبة، باب حديث توبه كعب بن مالك وصاحبيه 88/17 رقم(6947)

(2). ابن حجر، فتح الباري 457/8

(3). السيوطي، المدرج إلى المدرج ص 42

(4). مسلم، الصحيح، كتاب اللعان 360-359/9 رقم(3723)

(5). مسلم، الصحيح، كتاب اللعان 361/9 رقم(3724)

(6). مسلم، الصحيح، كتاب الرؤيا، باب كون الرؤيا من الله وأنها جزء من النبوة 23/15 رقم(5865)

(7). مسلم، الصحيح، كتاب الرؤيا، باب كون الرؤيا من الله..... 24/15 رقم(5866)

(8). مسلم، الصحيح، كتاب الرؤيا كون الرؤيا من الله..... 24 /15 رقم(5868)

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث يمكن استخلاص أهم النتائج وهي على النحو الآتي:

- 1- أبرز هذا البحث أهمية علم الإدراج، وأنه من أهم أنواع علوم الحديث، إذ به يتم معرفة كلام النبي صلى الله عليه وسلم من كلام الرواة.
- وتمييز كلام غيره من كلامه صلى الله عليه وسلم.
- 2- أثبت هذا البحث أن قواعد علوم الحديث وأسسها قد عرفت دلالاتها ومصطلحاتها في زمن قديم ومبكر، وإن الإمام مسلم باستعماله لمصطلح المدرج قد أسهم في ترسيخها.
- 3- أظهر هذا البحث دقة وعناية علماء الأمة تحديداً- المتقدمين منهم- بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن ما ثبت عنه قد نقل إلينا نقلاً دقيقاً محرراً وفق قواعد علمية وأسس موضوعية.
- 4- أبرز هذا البحث مدى ما يتمتع به الإمام مسلم رحمه الله من تمكن في علم الرواية، وإحاطة عظيمة بطرق الحديث واختلاف ألفاظه، وتوظيف كل ذلك مقاصده وأهدافه التي لم يفصح عنها.
- 5- بين هذا البحث أن منهج الإمام مسلم يكتنفه الكثير من الغموض وأنه يستعمل التلميح والإشارة دون التصريح والعبارة، ويهدف من ذلك شحذا لهم في فهم أهدافه ومنهجه.
- 6- أظهر هذا البحث أهمية الدراسات التطبيقية وأهمية معرفة مناهج العلماء في كتبهم لأننا بعد ذلك نستطيع محاكمتهم وفق منهجهم في كتبهم وليس وفق كتبه عنه الآخرون.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر

1. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (ت256هـ)، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق، الشيخ عبد العزيز بن باز، ط، دار الفكر، بيروت، 1993م.
2. الترمذي، محمد بن عيسى (ت279هـ) الجامع الكبير، تحقيق، د. بشار عواد، ط(2)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م
3. ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله (ت733هـ) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق، د. محي الدين رمضان، ط، دار الفكر، دمشق، 1406هـ
4. الحاكم، محمد بن عبد الله (ت405هـ) معرفة علوم الحديث، تحقيق، سعيد اللحام، ط، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1991م
5. ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت354هـ) صحيح ابن حبان، ترتيب علاء الدين الفارسي، تحقيق، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ
6. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تصحيح، عبد الله هاشم اليماني، ط دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ
7. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق، عبد العزيز بن باز، ط، دار الفكر، بيروت، 1993م
8. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق، ناصر المطيري، ط، دار ابن الجوزي، السعودية، 1431هـ
9. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ) النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق، سعود السعدي ومحمد فارس، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م

10. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي(ت463هـ) الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق، د. محمد الزهراني، ط، دار الهجرة، السعودية، 1997م
11. والدار قطني، علي بن عمر(ت385هـ) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق، عادل بن سعد، ط، دار الكتب العلمية، بيروت 2013م
12. الدار قطني، علي بن عمر(ت385هـ) سنن الدراقطني، تحقيق، مجدي الشوري، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م
13. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي(ت255هـ) سنن الدرامي، تحقيق: فؤاد زمزلي وخالد اعلي، ط، دار الكتاب العربي، بيروت، 1998م
14. ابن دقيق العيد، محمد بن علي(ت702هـ) الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح، تحقيق، د. عامر صبري، ط، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1996م
15. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن الفضل(ت425هـ) مفردات ألفاظ القرآن تحقيق، صفوان الداودي، ط، دار القلم، دمشق، 1992م
16. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(ت538هـ) أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، 1994م،
17. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن(ت902هـ) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق، صلاح عويضة، ط، دار الكتب العلمية، بيروت 1996م
18. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت911هـ) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق، عرفان العشاء، ط، دار الفكر، بيروت، 1993م
19. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ) المدرج إلى المدرج تحقيق، صبحي السامرائي، ط، الدار السلفية، الكويت، 1400هـ
20. شاكر، أحمد محمد(ت1377هـ) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ط(3)، دار التراث، القاهرة، 1979م
21. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن(ت643هـ) علوم الحديث، تحقيق، د. نور الدين محمد عتر، ط(19)، دار الفكر، دمشق، 2013م
22. الصنعاني، محمد بن إسماعيل(ت1182هـ) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق، محمد عويضة، ط، دار الكتب العلمية، بيروت 1997م
23. الطحان د. محمود، تيسير مصلح الحديث، ط(8)، مكتبة المعارف، الرياض، 1987م
24. الغماري، عبد العزيز بن محمد الصديق(ت1994م) تسهيل المدرج إلى المدرج، ط، دار البصائر، دمشق، 1982م
25. ابن كثير، إسماعيل بن عمر(ت774هـ) اختصار علوم الحديث، تحقيق، أحمد شاكر، ط(3)، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1979م
26. ابن كثير، إسماعيل بن عمر(ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق، د. يوسف المرعشلي، ط، دار المعرفة، بيروت، 1989م
27. ابن ماجه، محمد بن يزيد(ت273هـ)، السنن، تحقيق، خليل شيحا، ط، دار المعرفة، بيروت، 1996م
28. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري(ت261هـ) الصحيح، تحقيق، خليل مأمون شيحا، ط، دار المعرفة، بيروت، 1994م
29. النووي، يحيى بن شرف بن مري(ت667هـ) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، تحقيق د. حسين الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م
30. النسائي، أحمد بن علي بن شعيب(ت303هـ) السنن الصغرى، تحقيق، مكتبة التراث الإسلامي، ط(3)، دار المعرفة، بيروت، 1994م.